

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9452

الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 16/30

نيويورك

الرئيس السيد موريتي (البرازيل)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد فوروبييف
 إكوادور السيدة منديس غرويسو
 ألبانيا السيد سباسي
 الإمارات العربية المتحدة السيدة الرحمة
 سويسرا السيد أندريغ
 الصين السيد تيان بينغشو
 غابون السيد دومينيني ندرينيا
 غانا السيدة بارنور
 فرنسا السيد لوكليير
 مالطة السيدة ميكاليف
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة أندروز
 موزامبيق السيد كومانغا
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة لوكيتا
 اليابان السيد مياموتو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725)

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة

للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2023/733)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-32215 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 16/30.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد دي ماشالك (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشدد على أن بلجيكا تؤيد بالكامل بياني الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

كما يقول الأمين العام في تقريره (S/2023/725)، ينبغي، بعد أن مر أكثر من عقدين على بدء تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أن تكون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في بناء السلام والحفاظ عليه هي القاعدة، وليست فكرة ثانوية. ومما يؤسف له أن التقدم المحرز في هذا الميدان بطيء وغير متساو وغير كاف، وهناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات الملموسة.

واسمحوا لي أن أشاطركم ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، توافق بلجيكا تماماً على أن مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات أمران مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. إن تمكين المرأة اقتصادياً، والمساواة في الحصول على التعليم الجيد، وإعمال الحقوق الجنسية وحقوق الصحة الإنجابية، ومكافحة القوالب النمطية السلبية، والعديد من التدابير والإجراءات الملموسة الأخرى هي أمور لازمة لإزالة كل عقبة هيكلية تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار. والعكس صحيح، فالمرأة ضرورية في صنع القرار بشأن السلام وحل النزاعات من أجل التوصل إلى حلول مستدامة للجميع.

وفي مواجهة التزايد العالمي للحركات المعادية للمرأة والمناهضة للمساواة بين الجنسين، تدعو بلجيكا الجميع إلى تعزيز التعاون لتحقيق

المساواة بين الجنسين، في حالات السلام والنزاع على حد سواء، كشرط مسبق وحجر زاوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بأعمال المرأة والسلام والأمن. ثانياً، تستمر الهجمات الواسعة النطاق والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في حالات النزاع، بينما أن الصحفيات والنساء العاملات في بناء السلام والقيادات النسائية - سواء كان ذلك في حالات النزاع أم لا - يواجهن أيضاً المضايقات والتهديدات وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة. إن ثقل وأسلوب وطبيعة وتأثير العنف الجنساني ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية خارج الإنترنت وعبر الإنترنت تعني أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر استراتيجية ومدروسة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بتعزيز الدعم الذي تقدمه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للمدافعات عن حقوق الإنسان، وتدعو إلى زيادة الانخراط مع القيادات النسائية لتعظيم رسالتهن وتوطيد أمنهن.

وأخيراً، يأسف بلدي للفجوات الاستثمارية والتمويلية التي تحول دون تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن عدم إحراز تقدم في تمويل المنظمات المحلية لحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء. إنها قوة دافعة وراء الخطة وتؤدي دوراً أساسياً في توطيد السلام المستدام وتستحق منا كل التقدير والدعم، ولهذا السبب تفخر بلجيكا بدعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وتدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة غوفن (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة الهامة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية للقرار 1325 (2000). لقد كان ذلك القرار معلماً هاماً، ليس في إبراز مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً في معالجة الأثر غير المتناسب للنزاعات المسلحة على المرأة.

وبفضل تنفيذ الخطة، كان هناك وعي أكبر بالأثر غير المتكافئ للنزاعات على المرأة، ومع ذلك لا تزال النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم يعانين معاناة هائلة مع اشتداد النزاعات.

في العراق، وقوة كوسوفو، وبعثات أخرى لحفظ السلام. ونؤيد حماية وتمكين النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع.

وباعتبار تركيا أكبر دولة مضيضة للاجئين فإنها تواصل بذل كل جهد ممكن لدعم النساء والفتيات اللواتي هربن من سورية. ونأمل مخلصين أن يتيح ذلك للمرأة السورية المشاركة في إعادة بناء سورية ما بعد النزاع.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا للنساء العاملات في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم على خدمتهن. وسيواصل بلدي الدعوة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر البرازيل على استضافة هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، وبطبيعة الحال أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

وتؤيد ألمانيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والبيان الذي أدلت به ممثلة شيلي باسم مجموعة السياسة الخارجية الموسعة المناصرة لقضايا المرأة.

في البداية، اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط. إن قلوبنا مع جميع الذين سقطوا ضحايا للهجمات الإرهابية على إسرائيل أو أصيبوا فيها أو تعرضوا لصدمات نفسية منها. وقلوبنا أيضا مع الذين يعانون من الأزمة الإنسانية الحالية في غزة. مرة أخرى، النساء والأطفال هم من بين الأكثر تضررا، مما يؤكد أهمية مناقشة اليوم.

بعد مرور 23 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000)، ينبغي في الواقع ألا تكون هناك حاجة إلى تبرير سبب إشراك المرأة في عمليات السلام على قدم المساواة. والدليل على ذلك واضح، فمن المرجح أن تقبل عمليات السلام بدون تمثيل كاف للمرأة والفتيات المهمشة. ولذلك من مصلحة الجميع أن يزيلوا أخيرا العقبات التي تحول دون المشاركة

إن الحالة في الشرق الأوسط، التي تناولها مجلس الأمن هذا الأسبوع، وكذلك في أوكرانيا وأفغانستان والسودان ومناطق أخرى، تشير إلى أنه يمكن بسهولة تقويض نصف ما أنجز من تقدم في الخطة. ومع ارتفاع الخسائر الإنسانية في غزة، تضررت النساء والفتيات بشكل خطير. لقد قُتل أو ترمل أو شرد الآلاف منهن. النساء الحوامل في غزة غير قادرات على الوصول إلى مستشفيات آمنة.

إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء حقيقة أن العنف الجنسي، وهو انتهاك مروع لكرامة الإنسان، قد أصبح تكتيكا منتظما في أوقات النزاع المسلح. وكثيرا ما تُستبعد النساء من الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات.

أولا وقبل كل شيء، لضمان نجاح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتعين علينا معالجة القضايا الأساسية التي تسبب عدم المساواة وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات. كما يتعين علينا تعزيز التصدي العالمي للأعمال المروعة التي تُرتكب ضد النساء والفتيات في حالات النزاع. يجب علينا أن نعزز تنفيذ القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، ويجب علاوة على ذلك أن نكفل المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة كعامل نشط في منع نشوب النزاعات وحلها. إننا نرحب بحقيقة أن مشاركة المرأة في بناء السلام وحفظ السلام ستكون محورية في الخطة الجديدة للسلام.

أخيرا وليس آخرا، من الأهمية بمكان أن ندمج منظورا جنسانيا في تدريب أفراد الأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

وتشجع تركيا بنشاط تنفيذ القرار 1325 (2000) في المنابر الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وتسهم تركيا في وضع سياسات الناتو في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما أننا نواصل تنفيذ التدريب المراعي للمنظور الجنساني لأفراد الأمن المنتشرين محليا، وكذلك في بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي

الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للنساء والفتيات في صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام.

إلا أن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725)

يرسم صورة قائمة للحالة الراهنة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهناك حقيقة واحدة تُغني عن البيان، وهي أنه من بين 18 اتفاق سلام أبرمت في عام 2022، تم التوقيع على اتفاق واحد فقط من قبل ممثلة لمنظمة نسائية. وأعتقد أننا بحاجة إلى تحول جذري الآن. وكما ورد في الخطة الجديدة للسلام، يجب أن نتخذ إجراءات ملموسة للاعتراض على المعايير الجنسانية ونظم القيم والهياكل المؤسسية التي تديم الاستبعاد وتغييرها.

إن تحسين الشمولية هو إحدى الركائز الأساسية لسياستنا الخارجية المناصرة لقضايا المرأة. وتريد ألمانيا تغييرات كمية ونوعية. نحن لا نحتاج فحسب إلى أن تراعي عمليات السلام احتياجات النساء والفئات المهمشة، ولكن نحتاج أيضا إلى مشاركة النساء في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام، بما في ذلك صنع القرار.

لذلك، تظل ألمانيا مؤيدا ملتزما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد تعهدنا الليلة الماضية بتقديم 10 ملايين دولار إضافية لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي نحن أصلا أكبر مانح له.

وفي أيار/مايو، شاركت ألمانيا في استضافة المنتدى النسائي العالمي للسلام والعمل الإنساني، حيث اشترك 90 ممثلا للمجتمع المدني من 29 بلدا في اعتماد إعلان برلين، الذي يتضمن توصيات محددة جدا للعمل على تعزيز تأثير المرأة وقدرتها في مجال السلام والعمل الإنساني.

وعلى نفس المنوال تدعم ألمانيا منذ سنوات عديدة الشبكات النسائية الإقليمية، مثل شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة نساء يونيداس.

يتعين على مجلس الأمن أن يكفل المساواة عن الجرائم التي تستهدف النساء والأطفال على وجه التحديد. وفي القرار

2467 (2019)، التزم المجلس باتخاذ إجراءات أقوى ضد العنف الجنسي في حالات النزاع. ونحث المجلس على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد.

في الختام، تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية لألمانيا في الأمم المتحدة. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم ألمانيا الثابت في تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): ترحب سيراليون بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تحت عنوان "مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق". ونشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على الأفكار الشاملة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع دعوة محددة إلى بذل جهود عالمية متضافرة لبذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات ذات الصلة.

وتحيط سيراليون علما بتقرير الأمين العام (S/2023/725)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ الخطة خلال العام الماضي ويشدد على ضرورة أن يضاعف جميع أصحاب المصلحة جهودهم لإحداث تحولات جذرية في المشاركة الهادفة للمرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

إن الخطة أمر حتمي وأولوية لحكومة سيراليون، حيث أننا قريبا سنبدأ فترة ولايتنا كعضو منتخب في مجلس الأمن للفترة 2024-2025. ونسترشد في ذلك بتجربتنا، حيث كانت المرأة في سيراليون ذات فائدة كبيرة في الجهد الذي أدى إلى إحلال السلام في سيراليون، وذلك بعد نزاع أهلي دام عقدا من الزمان. وقد ظلت المرأة جزءا أساسيا من إعادة بناء البلد في نهاية الحرب الأهلية قبل 20 عاما.

وتعتقد سيراليون أن النزاعات، أينما تحدث، لا تزال تتسبب في عواقب وخيمة على حياة وسبل عيش النساء والفتيات. ولذلك فإن مشاركة المرأة في جهود صنع السلام وبناء السلام أمر ملح. وفي

الخاصة لسيراليون أيضا على العنف الجنسي والجنساني، ويعزى ذلك جزئيا إلى المنظور الجنساني لعملية السلام، مما يعزز نموذج السلام مع العدالة. والواقع أن المحكمة الخاصة لسيراليون هي أول محكمة جنائية دولية تعترف بالجريمة الجديدة ضد الإنسانية المتمثلة في الزواج بالإكراه كعمل لا إنساني إضافي.

إن الصوت الذي استعادتته المرأة في سيراليون في أثناء عمليات السلام لا يزال مسموعا في مرحلة ما بعد النزاع من خلال بناء السلام والحكم الديمقراطي والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال تجربتنا المباشرة لأهمية المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام، أدركنا أن الاستثمار في مشاركة المرأة من أجل الحل السلمي للنزاع أمر حاسم لصون السلم والأمن في كل مكان. ولذلك أبدت سيراليون التزامات واضحة في التصدي للحوار التي تعترض نشر النساء في بعثاتها لعمليات السلام. وهناك مسعى حسن النية لتوسيع نطاق التدريب والمشاركة الهادفة للمرأة في الأجهزة الأمنية. وقد تم إحراز تقدم كبير في مشاركة المرأة في الجيش، وشُكلت وحدات شرطة محددة للتعامل مع القضايا الجنسانية. وباعتماد تشريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سيراليون، جعلنا تطلعاتنا إلى التعجيل بالمشاركة الكاملة والمتساوية وذات المغزى للمرأة على جميع المستويات وفي جميع عمليات الحكم أمرا ملموسا، بما في ذلك مشاركتها في السلم والأمن الدوليين، بوصف ذلك أضمن طريق إلى الاستقرار والازدهار.

وقد حافظت سيراليون على التزامها الراسخ بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كجزء من إسهامنا في المجتمع الدولي. ومسجل لسيراليون أنها قدمت إلى الاتحاد الأفريقي إطار مواردها الموحد بشأن هذه الخطوة، وهو تقرير يُستخدم الآن كنموذج للبلدان الأخرى، وخاصة على مستوى المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك من خلال الدروس المستفادة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالخطوة. وبوصف سيراليون عضوا في مجلس إدارة الاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، فإنها ستوقع أيضا على بيان الالتزامات المشتركة للنهوض بالخطوة.

سياقنا الوطني، وابتاع نموذج ممارسة المرأة للتأثير على عمليات السلام على الصعيد العالمي، اجتمعت النساء العاملات في بناء السلام في سيراليون من جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ولديها تصميم واحد، وهو تحقيق سلام دائم. لقد أنشأت النساء في سيراليون منتدى المرأة، الذي أصبح أحد الدعاة الرئيسيين للعودة إلى الحكم المدني والانتخابات الديمقراطية في سيراليون.

وانضمت إلى منتدى المرأة هذا الحركة النسائية، التي تضم "الحركة النسائية السيراليونية من أجل السلام"، وذلك من أجل الهدف الرئيسي المتمثل في استعادة السلام في سيراليون. ومن الدعوة في المؤتمرات الاستشارية الوطنية المعروفة باسم "بنتوماني 1 و 2"، في عام 1996، إلى مسيرات السلام، كافحت النساء في سيراليون جاهدة لتحقيق السلام في البلاد، وانتقلن من عملية سلام إلى أخرى.

ونتيجة لتدخل المرأة، أصبحت التسوية السلمية عن طريق التفاوض خيارا محترما يتيح لكل من الحكومة والفصائل المتحاربة فرصة التراجع عن مواقع متمرسها دون فقدان ماء الوجه. وعلى غرار صانعات السلام وبناءة السلام في كل مكان، كان ناشطهن لا هوادة فيه، حتى عندما كن بالكاد يحظين بالدعم أو الاعتراف أو التقدير.

وقد شمل العمل الجماعي للحركة النسائية الذي انبثق عن الحرب الأهلية في سيراليون أخذ خطوة السلام إلى الحكومة والفصائل المتحاربة. وشكلت بذلك الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حتى قبل أن يعطيها مجلس الأمن اسما لها. ونجح المنتدى نجاحا كبيرا في فتح باب الحوار العام بشأن القضايا الخلافية وصياغة منظور نسائي غير متحيز سياسيا في عملية السلام.

وكان للمنظور الجنساني، كما هو موضح في السياق الحالي، تأثير كبير على آليات العدالة الانتقالية خلال عملية الانتقال السياسي. وأدى ذلك إلى قيام رئيس الدولة بتقديم اعتذار للنساء ضحايا الحرب الأهلية التي دامت 10 سنوات، كجزء من عملية الحقيقة والمصالحة. وبهذا الاعتذار اتخذت سيراليون تلك الخطوة الرمزية الهامة كتعويض أساسي للاعتراف بالخطأ الذي لحق بنساء سيراليون. وتركز المحكمة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة السياسة الخارجية الموسعة المناصرة لقضايا المرأة، التي شكلتها الأرجنتين وإسبانيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا وبلجيكا وتونس ورواندا وفرنسا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ولكسمبرغ وليبيريا والمكسيك ومملكة هولندا ومنغوليا وبلدي شيلي.

إننا نشيد بالبرازيل على عقد هذه المناقشة.

بينما نناقش اليوم التنفيذ العملي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأوجه القصور فيه، وبإلهام من حملة بيرثا لوتز من أجل المساواة بين الجنسين في ميثاق الأمم المتحدة وأكثر من ذلك، نود أن نعرض الكيفية التي يمكن بها للنهج النسوية أن تفيد استدامة الخطة وتنفيذها على المدى الطويل وتأثيرها. كيف نفسر التدهور التدريجي لحالة جميع النساء والمراهقات والفتيات في حالات النزاع عندما يكون لدينا نظام روما الأساسي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومختلف أحكام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؟ إن تقرير الأمين العام (S/2023/725) واضح في تسليط الضوء على استمرار تعاظم الالتزامات الوطنية والإقليمية بالخطة، مما يشير إلى الدعم المستمر للإطار المعياري للخطة على مدى عقدين من الزمن. ولذلك نحن نعلم أن القضية ليست الافتقار إلى الأطر أو المبادئ التوجيهية.

إن ما ينقصنا هو التنفيذ على أرض الواقع. ولهذا يحب علينا تقييم مدى إرادتنا السياسية وأساليبنا في التنفيذ للنظر إلى المشكلة بطريقة مختلفة. وينبغي أن نتساءل عما يمكننا أن نفعله أكثر من ذلك أو كيف يمكننا أن نتصرف بشكل مختلف حتى نجعل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والمراهقات والفتيات بكل تنوعهن والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز، بما في ذلك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، حقيقة واقعة على أرض الواقع. كيف يمكننا أن نتأكد من أن المرأة تشارك على قدم المساواة وبشكل مباشر ومؤثر في عمليات السلام والعمليات السياسية الرسمية أو الرفيعة المستوى

وفي سياق الأمم المتحدة، نود أن نبذل جهودا إلى جانب الأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال نهج مختلفة، بما في ذلك من خلال تعزيز القيادة الإدارية والمساءلة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المرأة والسلام والأمن في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة تعزيز نظم وآليات رصد التقدم المحرز ووضع التقارير المرحلية القائمة على الأدلة. ونشيد أيضا بتعزيز قدرات ومعارف جميع الأفراد والشرطة المدنية والعسكريين للنهوض بمراعاة عمليات حفظ السلام للاعتبارات الإنسانية، فضلا عن تعزيز أعمال حفظ السلام والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها - داخليا وخارجيا، في المقر وفي البعثات - من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنتائج الأخرى المتعلقة بالخطة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض التوصيات الملموسة، وفقا للأسئلة الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2023/733، المرفق) لهذه المناقشة.

أولا، ندعو الأمم المتحدة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية بغية توفير معلومات شفافة وآنية عن مستوى مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وعمليات الوساطة.

ثانيا، نوصي بأن ينظر فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن في القيام بزيارات ميدانية تركز على رصد حالة النساء والفتيات في الأشهر أو السنوات التي تعقب انسحاب عمليات الأمم المتحدة الكبيرة للسلام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا الفريق أن يؤدي دورا حاسما في تقييم مجلس الأمن لحالة النساء والفتيات، فضلا عن القضايا الجنسانية على أرض الواقع، من خلال توفير رؤى الخبراء، وتيسير تبادل المعلومات، وتعزيز فهم أكثر شمولاً لديناميات الجنسانية في حالات النزاع وما بعد النزاع. ونعتقد أن هذا سيسهم بشكل إيجابي في تسليط الضوء على الاتجاهات في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في سياق انتقالي، وهو أمر تمس الحاجة إليه في هذه الأوقات العصيبة التي لا يمكن التنبؤ بها.

تسليها قوتها. وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نطرح الأسئلة التالية كجزء من تحليل نسوي.

من أجل تنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن، هل نحن منخرطون بالقدر الكافي مع المجتمع المدني والشركاء في الميدان وبطريقة هادفة، وهل نضع آليات لصنع القرار من القاعدة إلى القمة لوضع احتياجات النساء والفتيات على أرض الواقع في صميم سياساتنا؟ وهل نقوم أيضا بما يكفي من بناء القدرات في صفوفنا لضمان إدماج صناع القرار لمبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كاف كاستراتيجية مركزية لمنع نشوب النزاعات وحلها؟ علاوة على ذلك، لا يمكننا أن ننسى أننا مسؤولون أمام النساء في جميع أنحاء العالم اللاتي يتطلعن إلى المجلس لحمايتهن، على الأقل من فظائع الحرب. ويجب أن نفكر مليا في مدى اضطلاع المجلس حاليا بتلك المسؤولية. كيف نضمن وجود موارد لضمان الوصول إلى العدالة، بما في ذلك آليات الإبلاغ المحلية؟ هل ننفذ نهجا تركز على الناجين وتراعي الصدمات النفسية من أجل التصدي للعنف المرتبط بالنزاع، وخاصة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؟ هل نكافح الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال الإجراءات الجنائية الدولية، من أجل تعزيز حماية المرأة في البلدان المتأثرة بالنزاعات؟

وأخيرا، نلاحظ أنه في حين وصل الإنفاق العسكري العالمي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2,24 تريليون دولار في عام 2022، أشار تقرير الأمين العام إلى أنه لم يتم إحراز تقدم كبير في زيادة تمويل المنظمات النسائية، بما في ذلك المنظمات الشعبية والنسوية، أو في زيادة نسبة مشاركة النساء في مفاوضات السلام. هل يمكننا التفكير في توزيع أكثر إنصافا لهذا الإنفاق؟ إن النهج النسوي المتمثل في التشكيك في الهياكل والعمليات القائمة وتعطيلها يمكن أن يوضح لنا الطريق وبالتالي يجب أن يكون المبدأ التوجيهي لنا.

والآن سأقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

(تكلم بالإسبانية)

نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم وعلى المعلومات الأساسية التي قدموها.

كمعيار في عمليات حل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام؟ كيف يمكننا إشراك أصوات متنوعة، بما في ذلك أصوات الشباب والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؟

بالنسبة لمجموعتنا، ستكون نقطة البداية هي معالجة الأسباب الجذرية لعلاقات وهياكل القوة غير المتكافئة، والتي تديم دوامات العنف التي تطيل أمد النزاعات وتفاقمها. إن التدخل العسكري وحده، دون إعادة بناء النسيج الاجتماعي على المستوى الشعبي، لن يجدي كثيرا في تقديم حلول طويلة الأجل للنساء، وبالتالي لسائر المجتمع. يجب أن نفهم السلام ليس على أنه مجرد غياب للعنف والحرب، بل على أنه يركز على تحليل متعدد الجوانب للنظم الأبوية، والقوالب النمطية الجنسانية، والأعراف الاجتماعية السلبية، وآثار علاقات القوة غير المتكافئة بوصفها أسبابا جذرية للنزاع.

إننا نلاحظ بقلق الحوادث الموثقة للأعمال الانتقامية ضد النساء والفتيات والمدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بسبب انخراطها مع الأمم المتحدة. نشكر ونكرم المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يقدمن بشجاعة شهادتهن أمام المجلس وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ويكافحن من أجل حقوق المرأة على أرض الواقع. ونشعر بالفزع لأن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة من جانب أطراف النزاعات قد استمرت خلال العام الماضي، سواء من خلال أنواع مختلفة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب، أو التهديد بالاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الزواج القسري، أو الاضطهاد الجنساني. وندين بأشد العبارات زيادة استخدام العنف الجنسي والجنساني كأسلوب من أساليب الحرب. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أيضا أن النساء عناصر قوية للتغيير وبناءة للسلام. وبالتالي يتحتم تعزيز الملكية المحلية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتمكين المجتمع المدني من خلال تزويده بالأدوات اللازمة لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الموارد المالية الكافية والمرنة للقيام بذلك. فلنكفل أن تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إطارا لحماية المرأة وتمكينها، وبالتالي دعونا نبتعد عن النهج المولدة للتبعية التي

حاسما في مساعدتنا على سد الفجوة في المشاركة الوطنية للمرأة في جهود السلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن نتذكر أن النجاح في تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على تهدئة النزاعات، على النحو المعبر عنه في سرديات السلام والإجراءات الملموسة الرامية إلى تشجيع نزع السلاح وتخفيض الميزانيات العسكرية. إن إحداث تغيير للسكان المحليين من الإناث، فضلا عن تأمين سلامة الصحفيات والبرلمانيات والوسيطات وصانعات السلام وبناء السلام من الإناث، يتطلب القضاء على العنف البدني والتهديد بالعنف البدني من خلال الأسلحة النارية. وفي هذا الصدد، لا توجد خطة أو تدبير يستحق أكثر من الرقابة الصارمة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإعادة الاحتكار المشروع للعنف إلى الدول، بوصفها الضامن الوحيد للأمن الجماعي. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادات في الميزانيات العسكرية وفي الإنفاق الخاص على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن كما يبين أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/725)، فإن الأموال التي يتم إنفاقها لا ترتبط بأي حال من الأحوال بتحسين في أمن المرأة. وكما فعلنا قبل 23 عاما، ما زلنا ندعو إلى نزع السلاح، وإعطاء الأولوية لسياسات التنمية والإدماج والحماية، والسماح للمرأة بالعيش في أماكن خالية من العنف وفي مجتمعات يمكن أن تشارك فيها مشاركة كاملة وفعالة وهادفة. نحن النساء نريد السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): تشكر ميانمار رئاسة البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم الثاقبة.

إن دور المرأة ومساهمتها في تعزيز وصون السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي معترف به منذ وقت طويل. وهناك دعم دولي واسع النطاق لمشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة هادفة على جميع مستويات صنع القرار في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. مع ذلك، وبعد ما يقرب من 25 عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، لا يزال

ونود التذكير بأن أي قرارات بشأن السلام لا تشمل أصوات المرأة وواقعها وحقوقها لا يمكن لها أن تدوم عندما يتعلق الأمر بصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام. إن إشراك المرأة في تلك العمليات يلقي الضوء على احتياجات لم يتم تحديدها من قبل. بالإضافة إلى ذلك، لتلك الأحكام الجنسانية آثار لا تحصي على رفاه المرأة التي تعيش في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من النزاع. فلا تزال مشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة تواجه قيودا مؤسسية كبيرة تقوم على التمييز بين الجنسين.

ولذلك يلزم تقديم دعم قوي من الدول - ولكن بشكل خاص من المجلس - لمنظمات المجتمع المدني، والتي تشكل نقطة البداية لمشاركة النساء والفتيات في السلام. وبالمثل، يجب على الأطر المؤسسية تفكيك قوالبها الأبوية، والاعتراف بالنساء كأشخاص متساوين ولديهن صوتهن وقوتهن. وتوجد حاليا مجموعة من المبادرات التي تشجع على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما مشاركة المرأة على الصعيدين السياسي والتقني، وتجمع بين منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدول والمنظمات الدولية. ومن بين تلك المبادرات، نود أن نسلط الضوء على شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي أنشئت في عام 2016، والتي مكنت من توثيق التنسيق بين الدول الأعضاء، وإيجاد مساحة لتقاسم وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشكل دوري. وتتألف الشبكة من 100 دولة ومنظمة دولية تجتمع دوريا لمناقشة سبل أكثر فعالية لتنفيذ القرار 1325 (2000) وقراراته التسعة اللاحقة.

وتتقدم شيلي بطلب إلى صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية في عمليات السلام بغية جمع معلومات شاملة تمكننا من إجراء تقييم كامل للحوافز القائمة في القوات المسلحة أمام المشاركة الكبيرة للمرأة في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبالتالي تنفيذ التدابير الرامية إلى إزالة تلك الحوافز وتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها بغية زيادة نشر قواتنا المسلحة للنساء النظاميات في عمليات السلام زيادة كبيرة. ونأمل أن يكون ذلك أمرا

على إيجاد حل مستدام. وفي هذه المرحلة، توجد فرصة وضرورة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ميانمار. ويجب أن نتأكد من أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة جزء لا يتجزأ من جهودنا المستمرة للتوصل إلى حل مستدام. وللمجتمع الإقليمي والدولي دور حاسم يؤديه في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نعالج أزمة حماية المدنيين في ميانمار. ويشمل ذلك حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجرائم الخطيرة الأخرى، لا سيما في مناطق النزاع. وبينما لا توجد بيئة محلية للمساءلة الفعالة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات ملموسة لإنهاء إفلات الجيش من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي.

ثانياً، يجب أن ندعم المنظمات النسائية وجماعات المجتمع المدني التي تتحدى بحقوق المرأة والسلام والديمقراطية. ويجب أن تُسمع أصواتها. وعلى وجه الخصوص، أناشد جيراننا والبلدان الثلاثة دعم نساء ميانمار وتوفير الأمان لهن، بمن فيهن موظفات الخدمة المدنية والصحفيات اللاتي هربن من اضطهاد المجلس العسكري المستمر.

ثالثاً، يجب أن نكفل أن تكون المنظمات النسائية والقائدات، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام، من بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ليس في حل الصراع الحالي فحسب، بل أيضاً في الحكم وبناء السلام في ميانمار بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، أدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء حاسم لتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل مستدام للأزمة في ميانمار. وأشجعه على إدراج تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كجزء من استجابته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية فييرا على عقد هذه المناقشة الهامة في الذكرى السنوية لاتخاذ القرار 1325 (2000). كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الذين استمعنا إليهم بالأمس على أفكارهم الثاقبة.

أمام المجتمع الدولي عمل كثير لترجمة ذلك الدعم النظري والخطابي إلى حقائق على أرض الواقع وفي جميع أنحاء العالم. والنزاعات تزداد حدة في أجزاء كثيرة من العالم. وحقوق المرأة تتعرض لهجوم متزايد. وما زالت النساء يتعرضن للتهميش في عمليات السلام والأمن. ولا يزال الإفلات من العقاب على العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، يشكل تحدياً رئيسياً أمام تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي بلدي، ميانمار، كانت المرأة في طليعة المقاومة للانقلاب العسكري غير القانوني، من المظاهرات السلمية إلى حركة العصيان وتولي مسؤوليات القيادة الرئيسية في حكومة الوحدة الوطنية. وتؤدي المدافعات عن حقوق الإنسان وقادة منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في الإبلاغ عن فظائع المجلس العسكري والاستجابة للاحتياجات الإنسانية على الأرض في جميع أنحاء البلد. وتستخدم القوات العسكرية الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كجزء من هجماتها الواسعة النطاق والمنهجية على السكان المدنيين بهدف إضعاف المعارضة لانقلابها غير القانوني. ومنذ انقلاب شباط/فبراير 2021، قتل الجيش حتى الآن ما مجموعه 613 امرأة واعتقل ما يقرب من 5 000. وقد تم توثيق فظائع المجلس العسكري بشكل جيد من قبل آلية التحقيق المستقلة في ميانمار، وتبين أن العنف الجنسي والعنف الجنساني هو السمة المميزة لعمليات الجيش. ولكن على الرغم من كل تلك المخاطر التي تهدد أمنها الشخصي، فإن مشاركة المرأة في ميانمار في مقاومة الانقلاب غير القانوني وفي دعم السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان لم تضعف. والواقع أن النساء قوة دافعة رئيسية للحركة المستمرة الرامية إلى إنهاء محاولة الانقلاب العسكري غير القانوني وإقامة ميانمار سلمية، مع حكم ديمقراطي فيدرالي قائم على سيادة القانون والعدالة.

لقد تجاوزنا مرحلة منع نشوب النزاع في ميانمار. والانقلاب العسكري غير القانوني وحملته من العنف الوحشي ضد الشعب قد دفعا البلد بالفعل إلى أزمته المتعددة الأوجه الحالية. وينصب التركيز الآن

لأدوارهن المؤثرة في العدالة والمساءلة وبناء السلام وصنع القرار في كل من إسرائيل وفلسطين.

في الختام، لقد أدت الحرب بين إسرائيل وحماس إلى تعطيل وضع قائم لم يكن مقبولا لكينيا، التي تتفهم التوق الفلسطيني إلى الاستقلال والسيادة. ولم يكن ذلك مقبولا بالنسبة لنا، لأننا نتعاطف مع يقظة إسرائيل المستمرة ضد التهديدات الوجودية. والطريق إلى الأمام يتطلب تقانيا متجددا في عملية سلام ترفض الإرهاب بوصفه شكلا مقبولا من أشكال المقاومة وتتجه صوب الحل القائم على وجود دولتين. وبدون أن تكون رؤى المرأة واهتماماتها في صميم المناقشات مع إسرائيل وفلسطين وأصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين الرئيسيين، فإننا نعرض إمكانية السلام الدائم للخطر ونجازف بمزيد من الكوارث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة ميمران روزنبرغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انقضت أربع وعشرون سنة منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) في مجلس الأمن، وما زلنا نشهد جرائم بشعة ضد النساء والفتيات، مثل الجريمة التي ارتكبتها حركة حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل. والشهادات وتقارير الطب الشرعي وأشرطة الفيديو التي التقطها الإرهابيون أنفسهم كلها تبين العنف الوحشي القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب وقتل الإناث، الذي يرسم صورة قاتمة لا يمكن إنكارها للواقع الذي فشل المجتمع الدولي في منعه. كيف لي أن أتكلم عن مشاركة النساء والفتيات في السلام والأمن، في حين أن النساء والفتيات في بلدي كن هدفا - تم استهدافهن عمدا - في هجمات ترقى إلى جرائم حرب دولية وجرائم ضد الإنسانية؟

ومما يؤسف له أنه على الرغم من الحاجة إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والحاجة إلى تهيئة بيئات آمنة ومأمونة وتمكينية للنساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، فإن المجتمع الدولي لم يفعل ذلك. ولا يزال الإفلات من

يتأكد دور المرأة في السلام والأمن يوميا، كما يتضح من العنف الجنساني المتكرر الذي يواجهه عدد لا يحصى من الفتيات والنساء، لا سيما في النزاعات المسلحة، حيث كثيرا ما يستخدم الاعتداء الجنسي كسلاح. والأزمة الحالية في إسرائيل وقطاع غزة ليست سوى أحدث مثال على هذه الآثار المُنسنة. لقد ألحقت الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس أضرارا بالغة بالنساء الإسرائيليات بطرق مؤلمة للغاية بحيث لا يمكن تفصيلها هنا، ونعرب عن أعمق تعاطفنا مع الضحايا والناجين. ونحن ندين هذا الإرهاب إدانة قاطعة ونقر بحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها ضد أعمال حماس.

وتقيد وكالات الأمم المتحدة في الميدان في غزة بحدوث حالة طوارئ إنسانية واسعة النطاق. ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 50 000 امرأة في غزة حوامل حاليا، ومن المتوقع أن تلد 5 500 منهن الشهر المقبل. وإلى جانب مدنيات أخريات، تواجه هؤلاء النساء مصاعب جمة بسبب العمليات العسكرية الجارية. وغالبا ما يُحرمن من خدمات الولادة المأمونة والإمدادات الحيوية والضروريات مثل الغذاء والماء والحماية من الغارات الجوية. ولا بد من إيصال المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق لتلبية الاحتياجات الملحة للفتيات والنساء في غزة. ومع تصاعد الأزمة، سيكون من الضروري الاستماع إلى أصوات وقصص الأمهات والبنات وتقديرها. وكثيرا ما يتم تصوير النساء في وسائل الإعلام بشكل أساسي على أنهن ضحايا، مما يهمل أدوارهن كقائدات وصانعات قرار.

وهذا التهميش ذاته هو ما حفز على اتخاذ القرار 1325 (2000) قبل 25 عاما تقريبا. ويمكن للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن تدعم إدراج منظورات المرأة في الحوارات الوطنية والعالمية المتعلقة بالأمن والمصالحة والعدالة. ويعزز هذا النهج الوحدة في الاعتراف بالتحديات المشتركة التي تواجهها الفتيات والنساء عبر الحدود المثيرة للانقسام. وهناك حاجة ملحة إلى المنتديات التي تعزز الحوار والتعليم والنشاط وصنع السياسات. يمكن لهذه المساحات أن تعزز الشبكات التعاونية التي تبرز أصوات النساء، مما يمهد الطريق

للنساء والفتيات خلال جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع وإشراك المرأة في تلك الأنشطة أمر أساسي لإصلاح النسيج الاجتماعي لمجتمع متضرر من النزاع. وينطبق ذلك أيضا على منطقتنا، الخارجة من النزاع المسلح الذي دام ثلاثة عقود.

وكما أعيد تأكيده في المذكرة المفاهيمية (S/2023/733، المرفق)، توفر هذه المناقشة أيضا فرصة جيدة للتفكير في تنفيذ الالتزامات الأساسية، بما في ذلك احترام القانون الدولي المنطبق على حماية النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. وبالرغم من التطور الملحوظ الذي شهده القانون الدولي والمعايير الدولية على مر السنين، لا تزال النساء والأطفال يمثلون الغالبية العظمى من المتأثرين بالنزاع المسلح والعنف الناشئ عن الكراهية. ولا يزال عدم امتثال الدول لالتزاماتها الدولية وانعدام المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من التحديات الخطيرة المستمرة. ومن المهم أن يكرر المجلس باستمرار مطالبته بالامتثال الصارم للالتزامات الدولية ووضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء مصير النساء والفتيات اللاتي يؤخذن رهائن أو يبلغ عن فقدانهن فيما يتصل بالنزاع المسلح. وهذه الحالات تعرضهن بشدة لخطر الاستغلال والإيذاء والاتجار وغير ذلك من أشكال انتهاك حقوقهن. ومما يؤسف له أن النساء والفتيات في أذربيجان عانين بشكل مباشر في العقود الثلاثة الماضية من الآثار المدمرة لاحتلال أرمينيا لأراضيها. ومن أكثر العواقب المأساوية للنزاع أن حوالي 4 000 مواطن أذربيجاني، بما في ذلك 267 امرأة، ما زالوا مفقودين بسبب النزاع. وثبت أن 98 من أولئك النساء قد احتجزن كرهائن. وبالرغم من أنهن قد شوهدن أحياء في الأسر، فإن مكان وجودهن لا يزال مجهولا. ونتوقع من أرمينيا أن تلقي الضوء على مصير المفقودين من مواطني أذربيجان وأن تقدم المسؤولين عن اختفائهم إلى العدالة. وتواصل أذربيجان جهودها للتوعية بتلك المشكلة على الصعيد الدولي، بما في ذلك عن طريق تقديم مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة ولجنة وضع المرأة بشأن الأشخاص المفقودين والنساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة.

العقاب على الفظائع المرتكبة ضد النساء والفتيات سائدا. إن التحيز الممنهج ضد دولة إسرائيل يظل برأسه مرة أخرى، وهذه المرة على حساب أرواح الأبرياء. ويجب ألا يكون هناك مكان للكيل بمكيالين في قاعات الأمم المتحدة وغرفها.

ونشير إلى القرارين 1820 (2008) و 1325 (2000) ونهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يدين على الفور وبصورة قاطعة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها حركة حماس الإرهابية الجهادية ضد النساء والفتيات البريئات في إسرائيل، وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة. ونهيب بالمجتمع الدولي كذلك أن ينصف ضحايا الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر والناجين منها بتقديم مرتكبيها إلى العدالة. لذلك، ندعو مجلس الأمن إلى إدراج العنف الجنسي كمعيار تصنيف للجنة الجزاءات، وإلى تصنيف حماس بالإجماع كتتظيم إرهابي، كما حدث ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). حماس هي داعش. وتشهد المذبحة المروعة والهمجية والوحشية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر على أيديولوجيتهما القائمة على الإبادة الجماعية. ومن شأن تصنيف حماس كتتظيم إرهابي أن يشكل خطوة إلى الأمام في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب، وبالتالي في جهدنا الجماعي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة آهانغاري (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر رئاسة البرازيل على عقد المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

ونتفق مع ملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره (S/2023/725) بأن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في بناء السلام ينبغي أن تكون هي القاعدة، وليست فكرة ثانوية أو مجرد طموح. ومن شأن تحويل أحكام القرار 1325 (2000) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة إلى أفعال أن يمكن المرأة من الإسهام برؤاها الفريدة في تحقيق السلام الدائم. واعتماد منظور جنساني يدمج الاحتياجات الخاصة

لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وتؤدي حفظة السلام الإناث من الهند دوراً توجيهياً هاماً في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ونحن فخورون بأن (ضابطة الشرطة الهندية) الرائد سومان غاواني حصلت علم 2019 على جائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين. وكانت الهند أول بلد يساهم في الصندوق الاستئماني للأمن العام لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووقعت في عام 2017 الاتفاق الطوعي مع الأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

ونعتقد أن تعزيز مشاركة المرأة أمر حاسم لضمان السلام والأمن في المجتمع. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجري تشجيع النساء في الهند على أن يكونوا في طليعة التعبئة المجتمعية والتفاعل بين الجمهور والحكومة. وفي أيلول/سبتمبر، اتخذت الهند خطوة تاريخية نحو المساواة بين الجنسين عندما سن برلماننا قانون التخصيص للمرأة، ويقضي بحجز ثلث جميع المقاعد في المجالس التشريعية الوطنية ومجالس الولايات للمرأة. وهناك الآن أكثر من 1,5 مليون امرأة لديهن القدرة على المشاركة في جميع عمليات صنع القرار السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. وتلتزم الهند التزاماً كاملاً بالإسهام في خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة فيست (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثالثة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000). وتؤدي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دوراً أساسياً في تعزيز المشاركة الفعالة وعلى قدم المساواة والهادفة والكاملة للمرأة وقيادتها في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والعمليات السياسية. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الالتزامات العالمية المحددة في القرار وقرارات مجلس الأمن التسعة اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن آخذة في الاتساع، بسبب استمرار الحالة العالمية غير

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى أن أذربيجان ستواصل النهوض بتمكين المرأة ودعم مشاركتها في الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة باتل (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين.

النساء هن عوامل التغيير الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. ومن المسلم به عالمياً الآن أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملان أساسيان لصون السلم والأمن الدوليين. ويتطلب السلام المستدام نهجاً متكاملًا يقوم على الاتساق بين ركائز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة. وفي هذا السياق، كان القرار 1325 (2000) رائداً، لأنه ربط بين المساواة بين الجنسين وصون السلم والأمن الدوليين لأول مرة. واعترف أيضاً بأن مشاركة المرأة عنصر أساسي في حل النزاعات وتأمين السلام.

وعلى مر السنين، شهدنا تعزيزاً للإطار المعياري للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً منقوصاً بشكل روتيني في عمليات السلام والحوارات السياسية وبناء السلام. ولا يزال المنظور الجنساني مهماً في منع نشوب النزاعات والإنعاش وإعادة الإعمار.

وعلى سبيل المثال، من بين حوالي 95 000 من حفظة السلام، لا تشكل النساء سوى 4,8 في المائة من الوحدات العسكرية و 10,9 في المائة من وحدات الشرطة المشكلة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الضروري أن نزيد تمثيل حفظة السلام من الإناث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية تحقيق السلام المستدام وتحسين رفاه النساء والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاع.

والهند، خامس أكبر مساهم بقوات في الأمم المتحدة، دخلت التاريخ في عام 2007 بنشر أول وحدة شرطة مشكلة نسائية بالكامل

ولا تزال ليتوانيا ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الصعيدين الوطني والدولي. وتواصل ليتوانيا دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني منذ إنطلاقه في عام 2016. وعلاوة على ذلك، نتعاون بنشاط مع مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقد زارت الممثلة الخاصة برامبلا باتن ليتوانيا في الأسبوع الماضي تحديداً، وشاركت في مناقشة دولية وإقليمية حول كيفية تأمين الحماية الفعالة ونظم المساعدة والوقاية للناجيات من العنف الجنسي في السياقات المتصلة بالنزاع. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الحفاظ على بيئة آمنة تقضي إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وقيادتها في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام ومنع نشوب النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أندورا.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي البرازيل رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، ونشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى مذكرتكم المفاهيمية (S/2023/733، المرفق). ونحن ممتنون للأمم العام على تقريره (S/2023/725)، وأود أيضاً أن أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، وممثل البرازيل بوصفها ضامناً لمائدة حوار السلام بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني على إحاطاتهم الإعلامية الاستهلالية، وكذلك ممثلة المجتمع المدني لمساهمتها الغنية.

وتؤيد أندورا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إننا نقدر مجالات تركيز مناقشة اليوم - مشاركة المرأة، واحترام القانون الدولي والمسائل الجنسانية، وحقوق المرأة في مجلس الأمن. إن حماية وتعزيز حقوق المرأة وقيادتها في حالات النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية شرط لا غنى عنه للسلام والتنمية المستدامة. وبالمثل، لا يمكننا أن نبني السلام والتنمية المستدامين إذا استمر نقشي العنف، وخاصة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف الجنساني

المستقرة. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنتهك تلك الحقوق بوحشية في بعض أنحاء العالم. وتدين ليتوانيا حماس وهجمات الإرهابية الواسعة النطاق واللاإنسانية في جميع أنحاء إسرائيل وتعرب عن حزنها للخسائر في الأرواح الناجمة عن ذلك. وفي هذا الوقت، قلوبنا مع جميع الضحايا الأبرياء الذين تأثرت حياتهم بشكل لا يمكن إصلاحه.

وتشعر ليتوانيا بالفزع إزاء قمع طالبان المتعمد والممنهج للنساء والفتيات في أفغانستان. وقد أثر الحظر المفروض على عمل المرأة الأفغانية في المؤسسات غير الحكومية والمنظمات التي تقودها الأمم المتحدة تأثيراً خطيراً على تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية. إضافة إلى ذلك، تواصل طالبان تقييد تعليم الفتيات، مما يخلق تفاوتاً في الفرص للفتيات ولمن يعولونهن في المستقبل. وفي السودان، تعرضت النساء والفتيات للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي. ومع استمرار الصراع، يتعين عليهن الكفاح كل يوم من أجل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والحماية المنفذة للحياة.

لقد تسبب العدوان العسكري الوحشي وغير القانوني وغير المبرر الذي شنته روسيا على أوكرانيا في خسائر فادحة في الحالة الإنسانية المتردية وأثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ومن المبادئ المكرسة في القرار 1325 (2000) أنه يجب على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح أن تتخذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي. ونؤكد مجدداً أنه ينبغي تقديم روسيا إلى العدالة بسبب أعمال التعذيب والعنف الجنسي البشعة التي ترتكبها ضد النساء والفتيات الأوكرانيات، والتي ترقى إلى جرائم حرب، بالإضافة إلى عمليات النقل والترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين إلى المناطق التي تحتلها روسيا أو الاتحاد الروسي أو بيلاروس وتمكينها من تبنيهم بشكل غير قانوني في تلك المناطق. يجب على روسيا أن تدفع ثمن كل الأضرار التي سببتها حربها. ويستحق الضحايا العدالة والإنصاف.

الأمين العام الموحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أندورا، بوصفها عضوا في المنظمة الدولية للفرانكوفونية، تؤيد مبادرات تلك المنظمة لبناء القدرات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. ومشاركة المرأة حاسمة في جميع مراحل هذه المسألة المعقدة المتمثلة في السلام والأمن. وهو التزام قطعناه جميعا، بوصفنا أصحاب مصلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للبرازيل على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. لقد ذكر الأمين العام غوتيريش في تقريره (S/2023/725) أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في بناء السلام لا تزال طموحا أو فكرة لاحقة. ويأتي هذا الإعلان بعد 23 عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة التي تشكل مجتمعة إطارا قويا بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الوقت، عندما تحتل المرأة والسلام والأمن مكانة بارزة في جدول أعمال المجلس، ويزداد توطيدها بإدخال الالتزامات المشتركة، التي شهدت قيام الرئاسة المتعاقبة بتسليط الضوء على الجوانب الرئيسية لجدول الأعمال، لا يزال أماننا المزد من ينبغي عمله. وعلى الرغم من هذه الجهود والأنشطة البارزة للعيان، كان التقدم ضئيلا. وفي الواقع، يتضح أن من الضروري التركيز على التنفيذ.

وبينما تمثل النساء ما لا يقل عن نصف المتضررين من النزاعات المسلحة، فإنهن ما زلن مستبعدات من منع نشوب النزاعات وحلها. ونتيجة لذلك، كثيرا ما لا يُتصدى للتحديات الفريدة التي تواجهها النساء والفتيات ولا تُلبى احتياجاتهن الإغاثية.

وبينما لا يزال عالمنا يئن في ظل تزايد النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية المروعة، فإن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون. فحقوقهم الإنسانية تداس يوميا، وتبدو حياتهم بلا قيمة.

المرتبط بالنزاع. وبالفعل، كما يشير الأمين العام في موجزه السياساتي بشأن خطة جديدة للسلام،

”يجب علينا - الحكومات والأمم المتحدة وجميع شرائح المجتمع - أن نكافح وأن نتخذ إجراءات ملموسة لتحدي وتحويل المعايير الجنسانية ومنظومات القيم والهياكل المؤسسية التي تديم الإقصاء أو الوضع الراهن“.

وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى أولويات أندورا في تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة السياسية. فالتعليم، الذي هو حق وضرورة وهدف من أهداف التنمية المستدامة، يساعد على فتح مسارات للمساواة والتعاون. وتنعكس قنوات بلدي في حكومتنا، التي تتألف من نساء أكثر من الرجال، وفي برلماننا، حيث تم الحفاظ بشكل أساسي على التكافؤ بين الممثلين المنتخبين في كل انتخابات عقدت منذ عام 2011، دون حصص أو التزامات.

إن السلام والأمن يشكّلان عالما. وإفساح المجال للمرأة له أثر مضاعف على استدامة السلام، وكما هو الحال في كولومبيا، فقد ساعد على إحراز تقدم. ولكن انتشار النزاعات في الآونة الأخيرة، في سياق من التهديدات المتزايدة، أوصل البشرية إلى نقطة حرجية. وكما هو مبين في قرارات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي تقرير الأمين العام على وجه الخصوص، فمع أن لدينا إطارا معياريا وقانونيا متينا لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة، ومطالبة أطراف النزاع بمنع انتهاكات حقوق المرأة، والمطالبة بمنع العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالنزاع ومقاضاة مرتكبيه، فإن تنفيذه الكامل والفعال ما زال يشكل تحديا. ونرحب بمبادرات الأمين العام، مثل إطلاق إطار منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في العام الماضي والدليل القانوني بشأن التزامات الدول بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وتؤيد أندورا المبادرات الرامية إلى زيادة دور المرأة في مجال السلام والأمن. لقد انضمنا إلى مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن، على النحو المتوخى في استراتيجية

السيد ماو (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن تقدير لي، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم الحاسمة بشأن "مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق". وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام ومقدمي الإحاطات والمتكلمين السابقين على ملاحظاتهم المتبصرة.

وتؤيد كمبوديا البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

واسمحوا لي أن أتكلّم الآن بصفتي الوطنية.

لقد أدرك منذ سنوات عديدة الدور المهم للمرأة في مختلف القطاعات، ولا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، لم يعترف بدور المرأة في السلام والأمن وإسهاماتها فيهما إلا بعد اتخاذ القرار 1325 (2000). ويعترف هذا القرار بحكمة بالإسهامات الكبيرة للمرأة في حل النزاعات والسلام المستدام. ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي قد تكافح فيها المرأة للمساهمة في مجتمعاتها بسبب نقص الفرص. ولذلك، يحث وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على تمكين المرأة تمكيناً كاملاً من خلال السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ القرار. ومن المهم أن نحول التزاماتنا إلى إجراءات ملموسة.

وفي هذا الصدد، تفخر كمبوديا بإطلاعكم على التقدم الذي أحرزناه نحو تعزيز مشاركة المرأة في جميع القطاعات. ويشمل ذلك تولي المرأة مناصب بارزة في القطاع العام، مثل رئيسة الجمعية الوطنية لكمبوديا، وزيادة عدد الوزيرات، التي تبلغ نسبتها 10 في المائة من حكومتنا المشكلة حديثاً، والتي أعلن عنها في آب/أغسطس الماضي.

لقد حولت كمبوديا، وهي دولة تعزز بالسلام، نفسها من بلد مضيف إلى مساهم نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 2006، حيث نشرت 205 9 جنود، بمن فيهم 728 امرأة، في بلدان في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. ولا يقتصر التزام كمبوديا أبداً على تعزيز الدور الحيوي للمرأة في القيادة والسلام والأمن. في عام 2022، احتلت كمبوديا المرتبة الثانية عشرة من بين 121 دولة

ولا يزال العنف الجنسي والجنساني متفشيان. ومن المثير للقلق أن عدد النساء والفتيات اللواتي يعشن في البلدان المتأثرة بالنزاعات يبلغ 614 مليون امرأة في عام 2022، أي أعلى بنسبة 50 في المائة من العدد في عام 2017.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن الإصرار على أن تتضمن التقارير عن الحالات القطرية معلومات وبيانات وتحليلات جوهرية عن وضع النساء والفتيات. ويجب حث أطراف النزاعات على اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف. ولا يمكن السماح لأولئك الذين ارتكبوا فظائع ضد النساء والفتيات بالإفلات من العقاب. ومن الضروري أيضاً أن يكون لاتفاقات السلام منظور جنساني.

ويجب أن يكون هناك تحول من الخطب الرنانة إلى وضع أهداف محددة وملموسة يمكن أن يقاس التقدم المحرز على أساسها. وترحب غيانا بالتزام الأمين العام بأن تدعم الأمم المتحدة هدفاً أولياً بحد أدنى يتمثل في أن تكون النساء ثلث المشاركين في عمليات الوساطة والسلام. وننطق مع التقويم الوارد في التقرير بأن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى يجب أن تستخدم قدراتها السياسية والمالية ومستوى نفوذها للنهوض بالمرأة والسلام والأمن.

وفي غيانا، تلتزم قوات الدفاع لدينا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبسد الفجوات القيادية على جميع المستويات في جميع مفاصل القوة، وإيجاد فرص متكافئة للمرأة. ويشمل ذلك فرص التطوير المهني وتوفير بيئة للنساء للخدمة بشكل مريح في الجيش. وتستخدم حملة توعية للترويج لخطة قوات الدفاع. ونتيجة لهذه الجهود، حدثت في غيانا بعض الزيادة في عدد النساء على المستويات القيادية في قوات الدفاع.

التغيير ممكن، ولكن يجب أن نعمل. فلنلتزم بالانتقال من النظرية إلى التنفيذ، وضمان إشراك المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية في عمليات السلام والاستجابات الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

وقد أعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية مرارا وتكرارا في العديد من المحافل الدولية عن إدانتها للتدابير القسرية الانفرادية وآثارها السلبية. وهذه التدابير أسلحة حرب متعددة الجوانب تقوض بشكل صارخ حقوق الإنسان، والنظم المالية، والمساعدة الإنسانية، وسلاسل الإمداد، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الشاملة والتعليم وغيرهما من نظم الهياكل الأساسية الحيوية المهمة جدا لتنمية واستدامتها في جميع البلدان. ومن أكثر النتائج تدميرا لتلك السياسة القاسية واللاإنسانية أثرها على الاستقرار السياسي للدول وعكس مسار التقدم المحرز، لا سيما في مجالات حقوق النساء والفتيات، وزعزعة الاستقرار الداخلي، والاتجار بالمهاجرين وتهريبهم من جانب جماعات المافيا، والاستخدام التجاري للمساعدة الإنسانية للتربح. وتلك الآثار حقيقة لا يمكن إنكارها ويجب وقفها. ولم تسفر إلا عن عدم الاستقرار والفقر والاستبعاد، مما زاد من حرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية. ولهذا السبب، نطالب برفعها فورا.

فلنشدد بالنيابة عنهن على أن أي سياسة لتعزيز المرأة والسلام والأمن ستقتصر إلى المعنى والشرعية وستظل ناقصة ما دامت المرأة الفلسطينية مضطهدة تحت نير السلطة القائمة بالاحتلال، وهي حكومة إسرائيل. وقد أسفر حصار غزة عن سقوط آلاف الضحايا، بمن فيهم النساء والفتيات، مع قصف عشوائي بغض النظر عن نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء السياسي أو العمر، في حين يُعرقل مستقبل الشعب الفلسطيني الصامد. ويجب أن تشمل جهود السلام النساء الفاعلات. ولكن قبل أن يتسنى تحقيق إدراجهن، يجب أن يتوقف العدوان العسكري للسلطة القائمة بالاحتلال، أي حكومة إسرائيل، ويجب استئناف الجهود الصادقة لإحلال السلام.

وأخيرا، تود فنزويلا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد إدانتها القاطعة للاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن دعمها الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقا مع هذه الجرائم والحاجة الملحة إلى تقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة. ولا تزال سياسة فنزويلا الخارجية ملتزمة بالمكافحة الحاسمة لتأنيث الفقر واستبعاد

مساهمة بقوات والثانية بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من حيث عدد حفظة السلام النساء المنتشرات. وتنتشر كمبوديا حاليا 903 جنود، من بينهم 148 امرأة. ويعادل هذا الرقم 16,42 في المائة، متجاوزا حد الأمم المتحدة البالغ 15 في المائة.

إننا فخورون أيضا بأن نطلعكم على معلم آخر - اعتماد خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المرأة والسلام والأمن، في مؤتمري القمة الأربعين والحادي والأربعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، اللذين عُقدا في كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتهدف الخطة إلى حفز الرابطة على النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتعزيز السلام والأمن المستدامين لجميع المواطنين وتعزيز الركائز الأربع لمشاركة المرأة، وهي الحماية والوقاية والإغاثة والتعافي من النزاعات.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام كمبوديا القوي بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة مارين سيفيّا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): على الرغم من أن منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليست متورطة في نزاعات مسلحة، فإنها تواجه أنواعا أخرى من العدوان المنهجي، مثل زعزعة الاستقرار السياسي، والتدخل الأجنبي، والتدابير القسرية الانفرادية، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة، تؤثر في المقام الأول على النساء والفتيات، فضلا عن السكان الضعفاء المحتملين. وبالنسبة لفنزويلا، فإن التقدم نحو تحقيق مجتمع تسوده المساواة وحقوق المرأة بشكل حاسم يمثل أولوية سياسية مطلقة، ليس في المجالات المتصلة بمشاركة المرأة وقيادتها وصنع القرار السياسي فحسب، بل في المجالات المتصلة بدورها في تعزيز النسيج الاجتماعي ودورها النشط في منع نشوب النزاعات وحلها في مختلف المراحل، وكذلك في حفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن تكون هذه السياسة أيضا مسألة ذات أولوية وشاملة في جداول أعمال المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، مثل الأمم المتحدة.

ومجدية فحسب، بل آمنة أيضا. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نكفل عدم التسامح إطلاقا مع أي شكل من أشكال الهجوم أو التخويف أو الانتقام ضد النساء والفتيات بسبب مشاركتهن في الحياة السياسية، وعملهن في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وأنشطة بناء السلام، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تلاحظ قبرص مع القلق أنه كما يرد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/725)، تتواصل الهجمات الواسعة النطاق ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في البيئات المتأثرة بالنزاع. وتؤمن قبرص إيماناً راسخاً بأن منظمات المجتمع المدني تخدم قضية السلام والأمن والرخاء على الصعد المحلية والوطنية والدولية. وفي مواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء العالم، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن ضمان حصول المنظمات الشعبية النسائية والمنظمات التي تقودها النساء على التمويل والقدرات التشغيلية للمشاركة في كامل نطاق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولهذا السبب، استجابت قبرص لنداء الأمين العام وستساهم طوعا في الحملة العالمية للاستثمار في المرأة التابعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني للفترة من 2023 إلى 2025، بهدف دعم المنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان في حالات الأزمات. ومما لا يمكن إنكاره أن النساء والفتيات يدفعن الثمن الأكبر في حالات النزاع. ولا يُستثنى من ذلك التداعيات العالمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية لتأثير المخاطر المرتبطة بالمناخ على السلام والأمن والفجوة بين الجنسين في الأمن الغذائي. وتؤثر تلك التحديات تأثيرا خطيرا على أكثر الفئات ضعفا. وتعتقد قبرص أن أدوار النساء والفتيات في بناء السلام والاستقرار في حالات ما بعد النزاع وعمليات السلام تتجاوز مسألة المساواة بين الجنسين. فمشاركتهم محفزة للجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم ومجتمعات مزدهرة. وكفالة التنفيذ الشامل لاتفاقات السلام شرط لا غنى عنه للتغلب على هشاشة هذه الحالات.

ويمكن القول إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أحد أكثر خطط مجلس الأمن شهرة، ليس لأنها تعترف بدور المرأة

المرأة من عمليات صنع القرار ووضع السياسات العامة. وتمثل الأدوار القيادية للمرأة في عمليات التنمية والتحول والتحرر وبناء السلام الطريق الأساسي والمصير الآمن الذي يجب أن نعززه ونوطده بشكل حاسم. وعلى الرغم من تعقد التحدي ومعارضة القوى والأيديولوجيات العالمية المتعددة، ستواصل فنزويلا السير على طريق تحقيق ذلك المثل الأعلى لصالح حقوق المرأة وإشراك الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قبرص.

السيدة بانتيلي (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة جدا، وأن أعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم وتوصياتهم المتبصرة.

وبباني مكملاً للبيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيده قبرص تأييدا كاملا.

لقد انقضى نحو 23 عاما منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) بالإجماع. وكانت تلك لحظة تاريخية، إذا أخذنا في الاعتبار أن القرار الباهر أكد أهمية المنظورات الجنسانية في مفاوضات السلام وعمليات حفظ السلام وبناء السلام والحوكمة بعد انتهاء النزاع. وقبل عامين من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين البارزة لاتخاذ القرار 1325 (2000)، من الأهمية بمكان تقييم ما حققناه، ولكن في المقام الأول ما نصبو إلى تحقيقه بحلول عام 2025. وينبغي ألا تكون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام وهياكل صنع القرار مجرد طموح، بل شرط مسبق للسلام المستدام.

ومنذ عام 2000، أحرز تقدم مهم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أننا نشهد الآن انتكاسات كبيرة في حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ومع تسليط الضوء على المزيد من النساء والفتيات بسبب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن عدد الهجمات والأعمال الانتقامية ضدهن أخذ في الارتفاع. ويجب أن نكفل ألا تكون مشاركة المرأة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مشاركة كاملة ومتساوية

وما فتئت أنغولا تضطلع بدور هام في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وكذلك في تعزيز السلام والديمقراطية في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، من خلال المبادرات الدبلوماسية لتعزيز الحوار السياسي الدائم وبناء الثقة المتبادلة والتعاون من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والازدهار والصالح العام. وترتكز سياستنا الخارجية بشأن السلام والأمن على تجربتنا الوطنية والتزامنا الراسخ بتعزيز المصالحة الوطنية والوحدة والتماسك الاجتماعي والنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون.

وفي عام 2017، اعتمدت حكومة أنغولا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000)، إدراكا منها للأثر غير المتكافئ الذي تخلقه النزاعات على النساء والرجال والحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة وإدراج البعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين في عمليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وكان الهدف الرئيسي للخطة تحسين التنسيق وزيادة فعالية مختلف البرامج الرامية إلى دمج المرأة في سياسات الدفاع والأمن الداخلي والتعاون، وجعلها أكثر واقعية. وتهدف الخطة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وتيسير مشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما في بلدنا. كما إنها مصممة للإسهام في القضاء على انتهاكات حقوق المرأة في حالات النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

وقد أصبحت المرأة، نتيجة لتنفيذ الخطة الوطنية، تضطلع بدور قيادي وذي أهمية متزايدة في مبادرات أنغولا للسلام والأمن من أجل إسكات البنادق في أفريقيا. كما ساهمت الخطة أيضا في تمثيل أكثر إنصافا للمرأة في هيئات صنع القرار. فتبلغ نسبة النساء اليوم 38 في المائة في البرلمان و 40 في المائة في الحكومة بشكل عام، كما أنّ حقائب وزارية حساسة سياسيا مثل المالية والعمل والصحة والشباب والتعليم والشؤون الاجتماعية مناطة بنساء. وعلاوة على ذلك، تشغل نساء مناصب رئيس البرلمان ونائب رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة الدستورية.

فحسب، بل أيضا لأنها تثبت أنه لا سلام بدون المرأة. ولذلك، تتمثل مسؤوليتنا الجماعية في تعزيز جهودنا لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) واعتماد نهج تراعي الفوارق بين الجنسين بغية إيجاد عالم أكثر سلما وازدهارا للجميع. وقد حان الوقت الآن لتحويل التزامنا إلى عمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد دا كروز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بقيادة جمهورية البرازيل الاتحادية في إدارة أعمال رئاستها لمجلس الأمن في سياق دولي يتسم بالتحديات الكبيرة للسلام والأمن الدوليين، حيث النساء والأطفال هم للأسف الضحايا الرئيسيون. وأود أيضا أن أشير إلى أهمية هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وما فتئت أنغولا تتابع جهود الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، التي نهنته عليها ونشجعه.

ويؤكد القرار 1325 (2000) من جديد أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل بناء السلام والعمليات الأمنية. إنه يركز على الاعتراف بالآثار المحددة للنزاعات المعاصرة وحالات انعدام الأمن على حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم والجهود المبذولة للتخفيف من حدتها وتقليلها. ويسلط الضوء على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وانخراطها الكامل في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما، فضلا عن الحاجة إلى زيادة دور المرأة في عمليات صنع القرار من أجل منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. ومن هذا المنطلق، أوجدت تلك القرارات أساسا سياسيا دوليا يشدد على أنّ التكافؤ بين الجنسين في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها عامل شامل في جميع مراحل عمليات بناء السلام في البلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة منها، فضلا عن البلدان التي تعيش في سلام، مثل أنغولا. ومع ذلك، وبعد مرور 23 عاما، لا تزال المرأة في العديد من البلدان إما ممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات صنع القرار وإما غير ممثلة فيها، مما يشكل تحديا كبيرا أمام تنفيذ القرار 1325 (2000) بشكل كامل.

تظل مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، حفظه الله ورعاه، وبدعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، متمسكة بالتزاماتها الدولية ذات الصلة بالمرأة، بما في ذلك القرار 1325 (2000)، وتحرص المملكة على دعم كافة الجهود الهادفة إلى النهوض بالمرأة والسلام والأمن، وتركز على الأمن الإنساني الشامل بكافة أبعاده، من أجل تنفيذ خطط المرأة والسلام والأمن وارتباط ذلك بالتنمية المستدامة. وعبر المجلس الأعلى للمرأة، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين، حفظها الله ورعاه، استطاعت مملكة البحرين تحقيق أثر نوعي ومستدام في مجال التوازن بين الجنسين وتقدم المرأة والانتقال إلى مرحلة تعميم التجارب الوطنية الناجحة وإبراز أفضل الممارسات على المستويات الإقليمية والدولية.

تؤكد مملكة البحرين على أهمية أن تحترم جميع الأطراف في النزاعات المسلحة مبادئ القانون الدولي، وبخاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء والفتيات وحمايتهن، ولا سيما الالتزامات التي تسري على هذه الأطراف بما في ذلك بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولها الإضافي لعام 1977 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 واتفاقية اللاجئتين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

وإزاء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحديات خطيرة ذات أبعاد إنسانية مؤلمة، وضحايا أغلبهم من النساء والأطفال، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية وتوفير الحماية للمدنيين الأبرياء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والإفراج عن جميع الأسرى والرهائن والمحتجزين وتسهيل تدفقات المساعدات الطبية والغذاء والماء والوقود والكهرباء إلى قطاع غزة، بموجب القانون الدولي الإنساني، للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية وتأثيراتها على حياة أكثر من مليوني فلسطيني.

وختاماً، تجدد مملكة البحرين التأكيد على دعمها لكافة الجهود الدولية المبذولة الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع

وفي أيار/مايو، استضافت أنغولا المؤتمر الأول للمنتدى الدولي للمرأة من أجل السلام والديمقراطية الذي شكّل فرصة للتفكير في كيفية النهوض بالاستقرار وخطة التنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون في أفريقيا، مع ضمان زيادة مشاركة المرأة في مبادرات الوساطة وحل النزاعات. كما سيساهم المنتدى في تجديد التزامنا المشترك بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فضلاً عن القضاء على العنف. وهذه كلها أولويات رئيسية لحكومة أنغولا في إطار تنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي سياق دولي يتسم بتحديات جسيمة، حريّ بنا إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف كطريقة لتحقيق توافق في الآراء بشأن صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب علينا زيادة مشاركة المرأة ودمج المنظور الجنساني في جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أود بداية أن أرحب بترؤس معالي السيد ماورو فييرا، وزير خارجية جمهورية البرازيل الاتحادية، لهذه المناقشة المفتوحة المهمة حول المرأة والسلام والأمن. كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وباقي مقدمي الإحاطات على ما تفضلوا به من بيانات قيّمة.

مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن الذي ينص على المشاركة المتكافئة للمرأة على مستوى صنع القرار وإشراكها في منع النزاعات وعمليات بناء السلام والحفاظ عليه، فإن استمرار التهديدات للأمن العالمي والاتجاهات السلبية يقوض المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة ويحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين والسلام العالمي. وقد أكد الأمين العام في تقريره الأخير حول المرأة والسلام والأمن (S/2023/725)، والذي ركز على مشاركة المرأة بصورة هادفة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، على الحاجة إلى الاستثمار في تحقيق الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تعرضت لها مناضلات من أمثال سلطانة خيا وأميناتو حيدر وغيرهن من النساء الصحراويات الكثير. رموز لنضال شعب يأبى الانكسار أو التخلي عن حقوقه.

أخيراً، لا أحد بإمكانه أن يصادر حقنا في الدفاع عن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والساعية إلى تقرير مصيرها. وأكد على أن شعب الصحراء الغربية هو شعب يقع تحت الاحتلال رغم الأبواق التي تحاول في كل مرة تحريف الأمر عن حقيقته. وهذه الحقيقة التي أكدها الأمين العام في تقريره الأخير A/78/249، هي مسألة تصفية استعمار. ولا يمكن لأحد أن ينكر على الأمين العام تقريره الذي يؤكد:

”يتناول مجلس الأمن الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن، داعياً في قرارات متتالية إلى ضرورة التوصل إلى ”حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره“ وتتناولها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة باعتبارها إقليمياً غير متمتع بالحكم الذاتي ومسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار.“

إن الحقيقة واضحة. إن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة تصفية استعمار ينظر إليها من هذا المنظور على مستوى هيئات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة المغرب الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة الموتشو (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): يضطر وفد بلدي نفسه لطلب الإدلاء ببيان آخر في مجلس الأمن بسبب البيان الجديد للوفد الجزائري المليء بالكراهية والأكاذيب.

على مدار الأسبوع واليوم، لم يشر 98 وفداً والأمين العام؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ وممثلة المجتمع المدني

المجالات التنموية والإنسانية وتعزيز إسهامات المرأة في الأمن والسلام على كافة الأصعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الجزائر الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد صحراوي (الجزائر): طلب وفد بلدي الكلمة للإدلاء بمداخلة إضافية من باب الرد على ما جاء في كلمة ممثل المغرب التي أقل ما توصف بها أنها شديدة الصفاقة ومبعث الاستغراب من جانبنا على اعتبار أن كلمة الجزائر لم تتطرق لوضعية النساء في بلده لا من قريب ولا من بعيد. ولن نرد على ما جاء فيها من كذب واقتراف يوضح دون لبس حالة التردّي التي وصل إليها بلده. ومن هذا المنبر، أودّ التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، لا يمكن التطرق لموضوع اليوم، المرأة والسلام والأمن، دون الحديث عن النساء اللاتي يقعن تحت طغيان الاحتلال وتجبره. ونجدد من هذا المنبر تحياتنا لجميع النساء اللواتي يقاومن قوى الظلم والاستعمار في كل مكان، خاصة في فلسطين والصحراء الغربية. ونقف وقفة إجلال أمام تضحياتهن.

إن المرأة الصحراوية، شاء ممثل المغرب أم أبى، جزء من شعب لا يمكن لأي قوة استعمارية إلغاء وجوده. شعب يزرع تحت طغيان احتلال أخذ أرضه وسلبه أبسط حقوقه. شعب يتطلع إلى الحرية والانتعاق من الاحتلال. وهي رغم كل ما تعانيه من ويلات تتعرض لها على يد قوات الاحتلال، تبقى تناضل في سبيل تمتعها بحقوقها غير القابلة للتصرف أو السقوط بالتقادم، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير.

ثانياً، إن ممارسات الاحتلال - وانتهاكه لحقوق الإنسان والاضطهاد الممارس من قبله - مرفوضة ومذمومة. وقد وثقها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير A/78/249 المقدم إلى الجمعية العامة. هذا التقرير هو آخر التقارير التي، على كثرتها، تتوحد على انتقاد حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وتجلي الوجه البشع للاحتلال بحقائق دامغة لا يمكن إنكارها. حقائق تروي الانتهاكات التي

وعسكرية، على مرأى من البلد المضيف، الجزائر، وبتواطئه ومعرفته، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وأهم الحقوق الأساسية - حقوق الأطفال. وهذه الانتهاكات مثل انتهاكات الجماعات الإرهابية، مثل القاعدة وداعش، وينبغي مساءلة الجزائر ومن ترعاه، جبهة البوليساريو، عن تلك الجرائم البغيضة في محكمة دولية.

وحتى المساعدة الإنسانية الدولية الموجهة إلى السكان المعزولين في مخيمات تندوف يتم اختلاسها بشكل منهجي على نطاق واسع. في الواقع، ذكر برنامج الأغذية العالمي في تقريره "تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبرنامج الأغذية العالمي للجزائر 2019-2022"، الذي نشر في كانون الثاني/يناير 2023، ما يلي:

"وفي الآونة الأخيرة، ذكرت المصادر أن المساعدات الإنسانية "شهدت اختلاسا ضخما على مر السنين"، حيث "تم استبدال البضائع بأخرى أقل جودة أو سرقتها أو بيعها في المخيمات". وكانت إحدى نتائج ذلك "نقصا كبيرا في المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك المواد الضرورية للأطفال الرضع والمواليد الجدد". (الفقرة 155)

ويثبت التقرير أيضا أن المساعدات الإنسانية تباع في مدينة تندوف الجزائرية وفي البلدان المجاورة. والواقع أن هذا التقرير يبين أنه لا توجد رقابة من برنامج الأغذية العالمي على توزيع المساعدة الإنسانية في المخيمات، ولا يمكن لموظفيه الوصول إلى المخيم ولا سيما إلى المستودعات السرية. وفي هذا الصدد، كيف يمكن للجزائر أن تجرؤ على الممثل أمام المجلس والحديث عن مسألة الصحراء المغربية في الوقت الذي تسرق فيه هي وجبهة البوليساريو المساعدات الإنسانية الموجهة إلى السكان المعزولين في مخيمات تندوف؟

وتواصل الجزائر انتهاك القانون الدولي الإنساني الذي يعارض تسجيل الأشخاص في مخيمات تندوف، على الرغم من طلبات المجلس المستمرة للقيام بذلك منذ عام 2011. لماذا؟ الجواب على هذا السؤال بسيط وواضح تماما. سيظهر إجراء تعداد تلك المجموعة السكانية أن الجزائر تحاول خداع المجتمع الدولي منذ ما يقرب من

بأي شكل من الأشكال إلى مسألة الصحراء المغربية لسبب بسيط هو أنه لا علاقة لها على الإطلاق بهذه المناقشة.

وكالعادة، حاولت الجزائر - والجزائر وحدها - من خلال وزير خارجيتها، تسميم هذه المناقشة واستغلالها لأغراض سياسية، مما يجسد الأهداف الانفصالية المدمرة لمنطقة شمال أفريقيا.

يجب أن تخجل الجزائر من الإشارة إلى مسألة الصحراء المغربية بينما تحتجز سكانا بأكملهم، ولا سيما النساء والأطفال، في سجن يسمى مخيمات تندوف. وتعاني النساء والفتيات اللاتي يعشن في تلك المخيمات من أسوأ انتهاكات لحقوقهن تحت إشراف السلطات الجزائرية وبموافقتها ومشاركتها. لقد تركن تحت رحمة الجزائر والجماعة المسلحة الانفصالية المرتبطة بالإرهابيين، جبهة البوليساريو، التي تنشر الرعب وتمارس الرق والعبودية والاعتداء الجنسي في المخيمات.

وذكرت الصحافة الدولية أن أكثر من 150 فتاة محتجزات ضد إرادتهن في تلك المخيمات. وعلى وجه الخصوص، كانت مالوما موراليس دي ماتوس، وداريا مبارك سلمى، ونجيبية محمد قاسم، وكوريا بادباد حافظ وكثيرات غيرهن، ضحايا جبهة البوليساريو وما يسمى برئيس جبهة البوليساريو، الانفصالي إبراهيم غالي، المطلوب في محكمة أوروبية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية والاعتصاب والعنف الجنسي، ولا سيما ضد خديجاتو محمود.

ولا يسلم الأطفال، وخاصة الفتيات، في مخيمات تندوف من أسوأ الانتهاكات لحقوقهم، ويتعرضون للدعاية والتلقين العقائدي والتجنيد والاستغلال ليلا ونهارا. والأسوأ من ذلك هو أن العالم القلق لرؤية أشرطة فيديو صورت في مخيمات تندوف تظهر موجة تلو الأخرى من التجنيد القسري للأطفال، بمن فيهم الفتيات، على يد جبهة البوليساريو. ويجبر هؤلاء الأطفال على الانضمام إلى الوحدات العسكرية ويزودون بكامل المعدات العسكرية اللازمة للقتال. وهم محرومون من حقوقهم الأساسية وطفولتهم وبراءتهم وتعليمهم. وتلك الممارسة الوحشية والإجرامية المتمثلة في تجنيد الأطفال المحتجزين ترتكب في ظل الإفلات التام من العقاب لأغراض إرهابية وإجرامية

والجمعية الوطنية للشباب، وهما من أهم جمعيات حقوق الإنسان في الجزائر.

وقالت:

”يجب أن تتوقف أعمال التهريب وإسكات وقمع حركة حقوق الإنسان في الجزائر“.

وتابعت:

”ظلنا نشاطر شواغل قوية بشأن العديد من أحكام القانون الجزائري بشأن الجمعيات، التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان“.

وأود أن أضيف فقرة أخرى لإخبار المجتمع الدولي عن قومية القبائل الباسلة، التي يبلغ تعدادها أكثر من 8 ملايين نسمة بتاريخ يمتد لأكثر من 9 000 عام، التي لا تزال محرومة من تطلعاتها المشروعة وحقوقها الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. ويطارد ممثلوها الشرعيون ويعتقلون ويضطهدون - حتى وهم يعانون أصلاً من أهوال النفي القسري. إن من غير المقبول أن تتعرض قومية القبائل الباسلة، في يومنا هذا في عصرنا هذا، لحصار عام وعقاب جماعي لمجرد أنها تعيد تأكيد حقها المشروع في تقرير المصير. ويقع على عاتق الأمم المتحدة التزام سياسي وأخلاقي برفع هذا الظلم التاريخي ضد قومية القبائل، إحدى أقدم القوميات في أفريقيا.

في الختام، إننا لا نقصد الإساءة للوفد الجزائري، ولكن لا توجد نساء صحراويات. هناك نساء من جنوب المغرب، وكحالة النساء من جميع أنحاء المغرب، من طنجة إلى لا غويرا، جميعهن مغربيات - كذلك كن دائماً وكذلك سيبقيين دوماً.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/15.

50 عاما بزيادة عدد سكانها بشكل مصطنع. إن إجراء إحصاء وإجراء مقابلات مع الناس في مخيمات تندوف يعني أن بإمكانهم اختيار أحد الحلول المستدامة التي يوفرها لهم القانون الدولي، ولا سيما العودة بحرية إلى الصحراء المغربية. ومع ذلك، تدرك الجزائر جيداً أن هؤلاء السكان سيختارون العودة إلى الصحراء المغربية على فقدان الميزة السياسية المخزية المتمثلة في عزلهم على أراضيها. وكما قلت، فإن إحصاء السكان سيحرم جبهة البوليساريو والسلطات الجزائرية من الأموال المسروقة من اختلاس المساعدات الإنسانية، كما أكد تقرير برنامج الأغذية العالمي الصادر في كانون الثاني/يناير 2023 وتقارير المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيايل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قبل ذلك.

وفي بيان أمام مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2022، كررت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انتهاك السلطات الجزائرية لحقوق الإنسان: ”في الجزائر، يساورني القلق إزاء تزايد القيود المفروضة على الحريات الأساسية، بما في ذلك زيادة عمليات اعتقال واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني والمعارضين السياسيين. وأدعو الحكومة إلى تغيير مسارها واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حق شعبها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي“.

وعلاوة على ذلك، أشارت السيدة ماري لولر، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في رسالة نشرت في شباط/فبراير إلى أنه يساورها القلق إزاء تزايد قمع السلطات الجزائرية للمجتمع المدني عقب حل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان